

عمان (الفئة الثالثة)

عمان هي بلد مقصد وبلد مرور عابر للرجال والنساء القادمين بشكل أساسي من الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، والفلبين، وأندونيسيا، والذين يهاجر معظمهم بشكل طوعي كعمال قليلي المهارة أو للعمل كخدم في المنازل. ويواجه بعضهم في أعقاب ذلك ظروفًا تصل إلى حد الخدمة القسرية، مثل إحتجاز جوازات السفر وغير ذلك من القيود المفروضة على التنقل، وعدم دفع الرواتب، وساعات العمل الطويلة بدون طعام أو راحة، والتهديدات، والإنتهاكات الجسدية أو الجنسية. إن مكاتب التوظيف التي لا تتوρع من ارتکاب التجاوزات وكذلك الشركات الفرعية التابعة لها والعاملة على مستوى المجتمع المحلي في جنوب آسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة قد تقوم أيضًا بالإكراه أو الإحتيال على العمال لكي يقبلوا وظائف يتم إستغلالهم فيها بعمان، بما في ذلك العمل في ظروف تصل إلى حد الخدمة القسرية. وعمان هي أيضًا بلد مقصد للنساء من الصين، والهند، والفلبين، والمغرب، وأوربا الشرقية اللاتي قد يتم الاتجار بهن بغية الإستغلال الجنسي للأغراض التجارية.

ولا تمثل حكومة عمان بصورة كاملة للحد الأدنى من المعايير المطلوبة للقضاء على الاتجار بالبشر، ولا تبذل جهودًا كبيرة لتحقيق ذلك. وقد أخفقت عمان هذا العام في الإبلاغ عن أيّة أنشطة قامت بها جهات إنفاذ القانون لملاحة مرتكبي إنتهاكات الاتجار بالأشخاص قضائيًا ومعاقبتهم في ظل التشريعات القائمة. ولا تزال الحكومة تعاني أيضًا من نقص في خدمات حماية الضحايا أو من عدم وجود إجراءات نظمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين السكان المعرضين للخطر، مثل المهاجرين بدون وثائق والنساء المعتقلات بسبب ممارسة البغاء.

توصيات خاصة بسلطنة عمان: القيام بإصلاحات قانونية لحظر جميع أشكال الاتجار بالبشر، بما في ذلك العمل القسري، والاستغلال الجنسي للأغراض التجارية، وإستخدام القوة، أو الإحتيال، أو الإكراه خلال عملية التوظيف؛ وكذلك القيام بزيادة وتيرة التحقيقات والملاحقات القضائية بالنسبة لجرائم الاتجار بالبشر وإدانة مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبتهم؛ ووضع آلية رسمية للتعرف على الضحايا؛ وتوفير خدمات الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، مثل المساعدات الطبية والنفسية والقانونية؛ بالإضافة إلى القيام بوقف ترحيل ضحايا الاتجار المحتملين.

الملاحة القضائية

أخفقت عمان، خلال العام الماضي، في الإبلاغ عن تحقيق أيّة تقدم في ملاحة مرتكبي إنتهاكات الاتجار بالبشر قضائيًا أو معاقبتهم. وعلى الرغم من عدم وجود قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر في عمان، فإنها تحظر نظام الرق بموجب المادتين رقم 260 و 261 من قانون العقوبات العماني، الذي ينص على عقوبات بالحبس تتراوح ما بين 3 إلى 15 عاماً. وتحظر عمان أيضًا القيام بإكراه الأفراد على ممارسة البغاء بموجب المادة 220 التي تتصل على عقوبة بالحبس مقابل ذلك تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات. إن العقوبات المنصوص عليها بالنسبة لكل من الجريمتين هي عقوبات صارمة بشكل كافٍ ومتسقة مع العقوبات المحددة للجرائم الجسيمة الأخرى. وعلى

الرغم من أن المرسوم السلطاني رقم 74 يحظر العمل القسري، فإن العقوبات المنصوص عليها في ذلك الشأن والتي تصل إلى الحبس لمدة شهر واحد و/أو الغرامات المالية لا تعتبر صارمة بشكل يكفي لردع الجريمة. ويحظر تعيم رسمي قابل للإنفاذ القانوني أصحاب الأعمال من احتجاز جوازات سفر العاملين؛ إلا أن التعيم لا يحدد عقوبات لعدم الإمتثال لهذا الحظر، ولا تزال هذه الممارسات موجودة على نطاق واسع. ولم تقم الحكومة في العام الماضي بالإبلاغ عن أية حالات اعتقال، أو ملاحقات قضائية، أو إدانة، أو عقاب على انتهاكات الاتجار بالبشر بموجب تلك القوانين، كما لم تقم بإتخاذ أية تدابير نشطة للتحقيق جنائياً في جرائم الاتجار بالأشخاص.

وقد تلقت وزارة القوى العاملة في عام 2008، 297 تظلماً من عمال، بما في ذلك بعض الحالات المحتملة للاتجار بالبشر؛ وقامت الوزارة بتسوية جميع هذه القضايا خارج نطاق المحاكم بإستثناء 12 قضية منها. ولم تبلغ عُمان عن تنفيذ أية عقوبات جنائية ضد أرباب العمل المتعسفين.

الحماية

لم تبذل عُمان، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أية جهود ملحوظة لتحسين خدمات الحماية المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر. ولا تقدم الحكومة خدمات توفير الملاجئ، أو المشورة، أو المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالأشخاص. ولا يوجد بعُمان أيضاً إجراء نظامي للتعرف على ضحايا الاتجار من بين المجموعات المعرضة للخطر، مثل المهاجرين المحتجزين لارتكابهم مخالفات متعلقة بقوانين الهجرة والنساء المعتقلات بسبب ممارسة البغاء. وعلاوة على ذلك، يتعرض العمال من ضحايا الاتجار بالبشر الذين يهربون من أرباب العمل المتعسفين دون ضمان كفيل بديل وجديد لهم، للترحيل التلقائي إذا ما قامت السلطات باحتجازهم. وقد يتعدد مثل هؤلاء الضحايا في الإبلاغ عن الإنتهاك أو المشاركة في التحقيقات خوفاً من التعرض للاحتجاز والترحيل. ولا تتوفر عُمان لضحايا الاتجار بالبشر الأجانب بداعٍ قانونية غير الترحيل إلى بلدان قد يواجهون فيها المشقة أو العقاب.

الوقاية

قامت عُمان بجهود متواضعة لمنع الاتجار بالأشخاص خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فقد قامت وزارة القوى العاملة بنشر كتيب يتسع لغات، بما في ذلك اللغات الأوردية والهندية والملايوالامية، كما بدأت بتوزيع هذه الكتب في المنشآت التي تقدم معلومات عن حقوق العمال الوافدين والخدمات المتوفرة لهم، وأيضاً معلومات عن كيفية الاتصال بالخط الساخن للوزارة الخاص بانتهاكات العمل والذي يعمل لمدة 24 ساعة يومياً. كما قامت وزارة القوى العاملة أيضاً بتعيين حوالي 100 مفتش عمل جديد، ودربيتهم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على متطلبات اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية وعلى كيفية التعرف على علامات الاتجار بالأشخاص. إلا أن الحكومة لم تتخذ أية تدابير معروفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتخفيض الطلب على أعمال الجنس التجارية، أو توعية مواطنيها حول الاتجار الجنسي بالأطفال، بما في ذلك القيام بحملات توعية عامة تستهدف المواطنين المسافرين إلى الخارج لزيارة أماكن معروفة باستغلال الأطفال في السياحة الجنسية.